المحاضرة التاسعة: حدود إمكانيات الانتاج

المحاضرة التاسعة ..... حدود إمكانيات الإنتاج

قبل التطرق لدراسة حدود إمكانيات الإنتاج وجب علينا أولا عرفة مدخلات ومخرجات الإنتاج والتي تمثل عنصر أساسي في عمل النظام.

1- المدخلات INPUTS: (ساموسلون، 2006 صفحة 34)

هي تلك السلع أوالخدمات التي تستخدمها الشركات في عمليات الإنتاج، ويستخدم الاقتصاد التكنلوجيا المتاحة له لجمع هذه المدخلات وإنتاج المخرجات، يعبر عن المدخلات أيضا بعوامل الإنتاج.

2- المخرجات OUTPUTS:

هي مختلف السلع والخدمات النافعة والناجمة عن عملية الإنتاج، إما ان تستهلك او توظف لصنع منتجات أخرى.

يمكن تمثيل العلاقات بين المدخلات والمخرجات في الشكل التالي والذي يسمى بعمل النظام:

الشكل رقم(11): عمل النظام

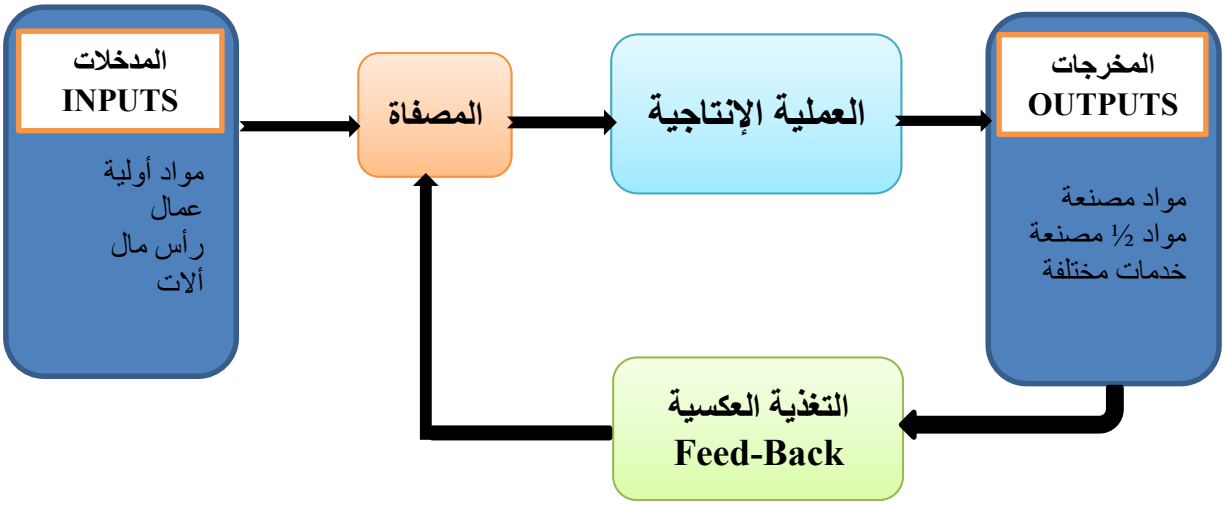

3- شرح عمل النظام:

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن عمل النظام يبدأ بالمدخلات Inputs، والتي تعبر أيضا عن عوامل الإنتاج، حيث تقوم بما يسمى بالعملية الإنتاجية وذلك عن طريق مزج عوامل الإنتاج من رأس مال وارض ويد عاملة وتنظيم، حسب حجم النشاط المطلوب، ولكن قبل القيام بالعملية الإنتاجية وجب على الرأسمالي أو صاحب المشروع تصفية وفرز عوامل الإنتاج بتمريرها على المصفاة لأخذ ما يلائم العملية الإنتاجية والتي ينتج عنها المخرجات Outputs، وهي تمثل المنتجات في شكلها النهائي (مصنعة أو نصف مصنعة حسب طبيعة عمل المؤسسة والطلب على المنتجات).

4- تعريف حدود إمكانيات الإنتاج: (ساموسلون، 2006 صفحة 35)

لا يمكن للمجتمعات ان تنتج ما تريد فهي مقيدة بالموارد والتكنلوجيا المتاحة لها، وأكبر مثال على ذلك نفقات الجيش وغيرها المخصصة للدفاع، فنجد أن الدول مجبرة دائما على أن تقرر كم من مواردها المحدودة يجب أن يخصص للجيش، وكم من مواردها المحدودة يجب أن يوجه لأنشطتها الأخرى مثل التعليم وبناء مصانع جديدة. فنجد ان هناك علاقة عكسية سالبة بين تلبية الدولة لاحتياجاتها الاستهلاكية والاستثمارية وبين تلبية الحاجيات الخاصة بالدفاع والتي تتمحور أساسا في شراء الأسلحة، وهذا نجده جليا في الدول المتخلفة نوعا ما حيث تركز على منح أكبر جزء من ميزانياتها للدفاع في حين أن الدول المتقدمة لا تخصص سوى نسبا قليلة للدفاع والباقي يوجه لتطوير العلم والبحث والاستهلاك.

من خلال الطرح أعلاه يمكن نستنتج ان إمكانيات الإنتاج تبين أقصى كمية من الإنتاج يمكن للاقتصاد الحصول عليها مع أخذ إمكانياته التكنلوجية وكمية المدخلات المتاحة بعين الاعتبار، وتمثل حدود إمكانيات الإنتاج قائمة الخيارات الإنتاجية المتاحة للمجتمع الضرورية منها والكمالية.

يمثل منحنى إمكانيات الإنتاج في الشكل التالي: (ساموسلسون، 2006 صفحة 35)

الشكل رقم(12): منحنى إمكانيات الإنتاج

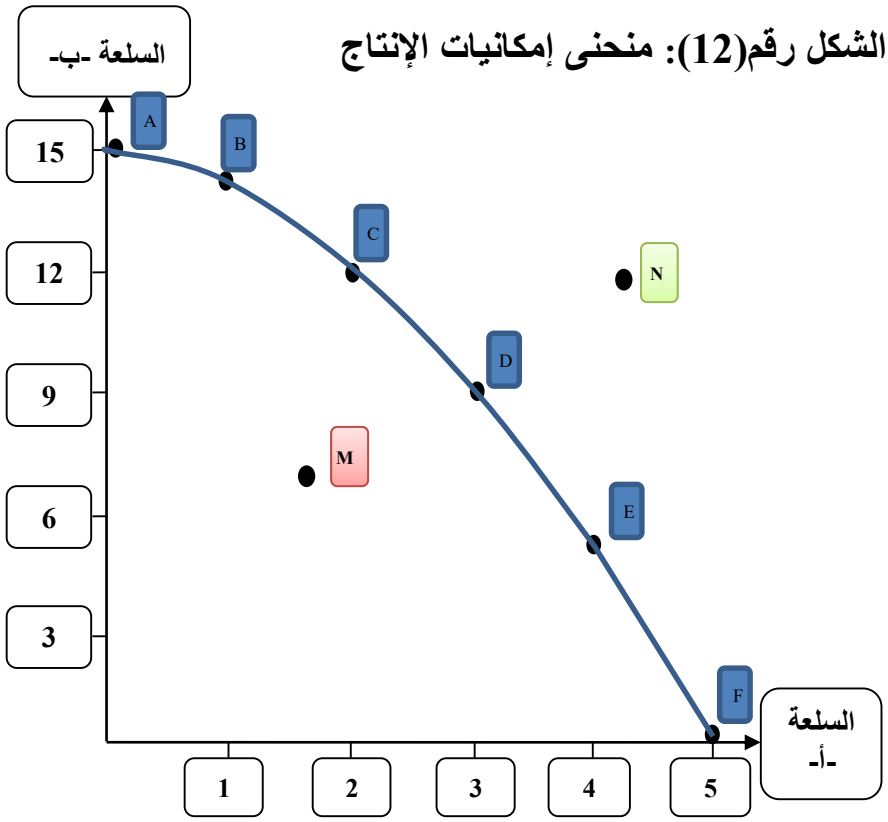

الإحتمال	السلعة -أ-	السلعة -ب-
A	0	15
B	1	14
C	2	12
D	3	9
E	4	5
F	5	0

الشرح:

لشرح حدود إمكانيات الإنتاج ومبدأ عملها مفترض ان الاقتصاد ينتج سلعتين فقط هما:

السلعة -أ- والسلعة -ب-.

النقطة التي يوجد عليها المجتمع فوق المنحنى (مطابقة للمجتمع)، حيث: كلما كانت نقطة تموضع المجتمع تميل نحو محور الفواصل، كان ذلك يمثل إنتاجا للسلعة -أ-.

- كلما كانت نقطة تموضع المجتمع تميل نحو محور التراتيب، كان ذلك يمثل إنتاجا للسلعة -ب-، وهنا يظهر لنا السؤال الجوهري الأول: ماذا ننتج؟ **What to Produce.**
- إذا كانت إمكانيات المجتمع تقع تحت منحنى إمكانيات الإنتاج ممثلة في النقطة: M مثلا، هذا يعني عدم الاستغلال الكامل والامثل للموارد أو عوامل الإنتاج، أما إذا كانت إمكانيات المجتمع تقع فوق منحنى إمكانيات الإنتاج ممثلة في النقطة: N مثلا، هذا يعني ايضا عدم

الاستغلال الامثل للموارد أو عوامل الإنتاج وهي تسمى بالحدود الغير معقولة والتي لا يمكن الوصول اليها، وهنا يظهر لنا السؤال الجوهري الأول: كيف ننتج؟ **How to Produce.**

- لو كانت السلعتين فرضا: السلعة -أ-. هي سلعة ضرورية كالقمح مثلا، والسلعة -ب- هي سلعة كمالية كالسيارات مثلا، لنفرض أن هذا الاقتصاد قرر ان يركز كل طاقاته وإمكانياته الإنتاجية من أجل انتاج سلع ضرورية ويمثل القمح هذه السلعة، فنجد ان هناك حد اقصى من كمية القمح التي يمكن لهذا الاقتصاد انتاجها سنويا، وتعتمد هذه الكمية على نوعية وكميات موارد هذا الاقتصاد، ومدى الكفاءة الإنتاجية التي يستخدمها، لو إفترضنا ان الكمية القصوى التي يمكن انتاجها حسب الموارد والتكنلوجيا المتوفرة هي 5 ملايين طن من القمح.
- من جهة أخرى نفترض ان جميع الموارد قد وجهت لإنتاج السيارات، فنجد أن الاقتصاد بمحدودية موارده لا يمكنه انتاج سوى عدد محدود من السيارات وليكن 15 الف سيارة من نوع ما.
- فالملاحظ من الطرح أعلاه أن المجتمع يقوم بالمفاضلة بين سلعتين اثنين واحدة ضرورية وأخرى كمالية، حيث أن انتاج واحدة يكون على حساب الأخرى، فإذا ما اردنا التخلي عن بعض الأطنان من القمح يمكننا انتاج كمية من السيارات وكلما تخلينا عن القمح زاد انتاجنا من السيارات وهكذا الى ان ننتج نوعا واحدا فقط من سلعة معينة دون الأخرى، حيث يجد الإشارة الى انه يمكن ان تكون سلعة كمالية لمجتمع ما تمثل سلعة ضرورية لمجتمع اخر. إن طرحنا لهذا المثال يقودنا الى السؤال الجوهري الثالث: لمن ننتج؟ **For Whom to Produce.**

ملاحظات:

- عندما تكون نقطة تموضع المجتمع مطابقة لمنحنى إمكانيات الإنتاج، هذا يعني أن الموارد مستغلة بطريقة كاملة ورشيدة، وهو يميل الإنتاج الممكن تحقيقه.

- إذا كانت نقطة تموضع المجتمع أسفل منحنى إمكانيات الإنتاج، هنا يظهر لنا عدم الإستغلال التام والأمثل للموارد ونعني بذلك ان هناك إمكانيات للإنتاج غير موظفة.
- إذا كانت نقطة تموضع المجتمع اسفل منحنى إمكانيات الإنتاج، هنا يظهر لنا حجم الغنتاج الغير ممكن تحقيقه أو إنتاجه، تسمى أيضا بالحدود الغير معقولة كما سبق واشرنا أو لا يمكن الوصول اليها.

5- انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج: (ساموسلون، 2006 صفحة 37)

أ- الى الأعلى:

إذا عرف المجتمع تقدما تكنلوجيا، فهذا يؤدي الى زيادة وارتفاع إمكانيات الإنتاج وطاقته وبالتالي يزيد وينتقل للأعلى يمينا.

ب- الى الأسفل:

إذا عرف المجتمع تراجعا تكنلوجيا، فهذا يؤدي الى إنخفاض إمكانيات الإنتاج وطاقته وبالتالي ينخفض وينتقل للأسفل يسارا.

عادة تعرف الدول المتقدمة انتقالا في منحنى إمكانيات الإنتاج لديها للأعلى وذلك لإحتوائها على طاقات وموارد كبيرة، أما الدول المتخلفة فيتميز منحنى إمكانيات الإنتاج لديها بالتراجع، أي الانتقال الى الأسفل وذلك لتواضع إمكانياتها مواردها وطاقات إنتاجها.

يمكن توضيح الإنتقالات التي يمكن ان تحدث في منحنى إمكانيات الإنتاج في الشكلين التاليين:

الشكل رقم(13): منحنى إمكانيات الإنتاج لدولة فقيرة

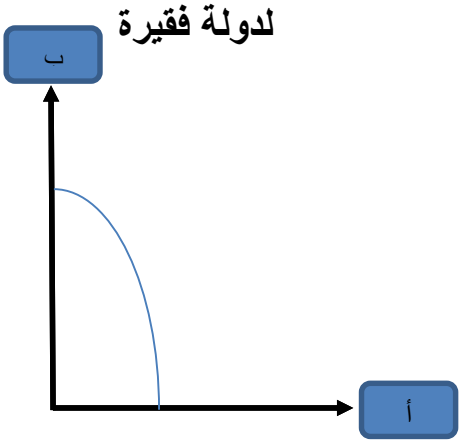

الشكل رقم(14): منحنى إمكانيات الإنتاج لدولة غنية

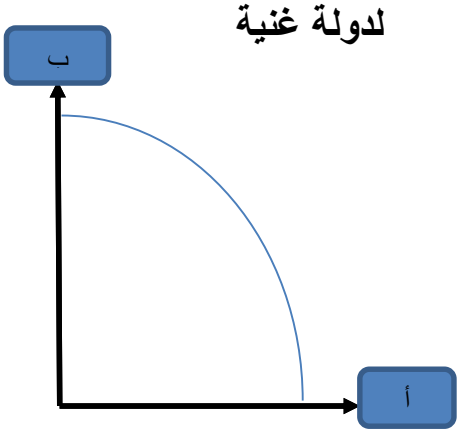

الشرح:

من خلال الشكلين أعلاه نلاحظ أن الدولة الفقيرة والتي عادة لا تحتوي على موارد وإمكانيات إنتاج كبيرة، يجب عليها تكريس وتسخير جميع مصادرها تقريبا من أجل الطعام، وتتمتع بالقليل من وسائل الراحة، حيث أن الضروريات تطغي على الكماليات.

أما الدولة الغنية والتي عادة تمتلك موارد وطاقات إنتاج كبيرة و بوفرة، تعرف ونموا ووفرة في مدخلاتها وفي التغيرات التكنلوجية، حيث يتوسع استهلاكها من الطعام وأيضا من الكماليات، كما يمكنها التوسع في التوسع في استهلاك السلعتين الاستهلاكية والإنتاجية متى شاءت ذلك.

6- دور الزيادة في حدود إمكانيات الإنتاج في تطوير الاقتصاد:

كما سبق وشرحنا فإنه كلما زادت حدود إمكانيات الإنتاج كلما زاد تطور الاقتصاد، وهذا لن يحدث الا بالإستغناء عن الإستهلاك مقابل الإستثمار.

لتوضيح هذه الفكرة سوف نقدم مثالا لثلاث دول تبدأ من نقطة واحدة ولديها نفس حدود الإمكانيات الإنتاجية، لكن معدلات استثماراتها مختلفة كالاتي:

الشكل رقم(15): منحنى تطور حدود إمكانيات الإنتاج

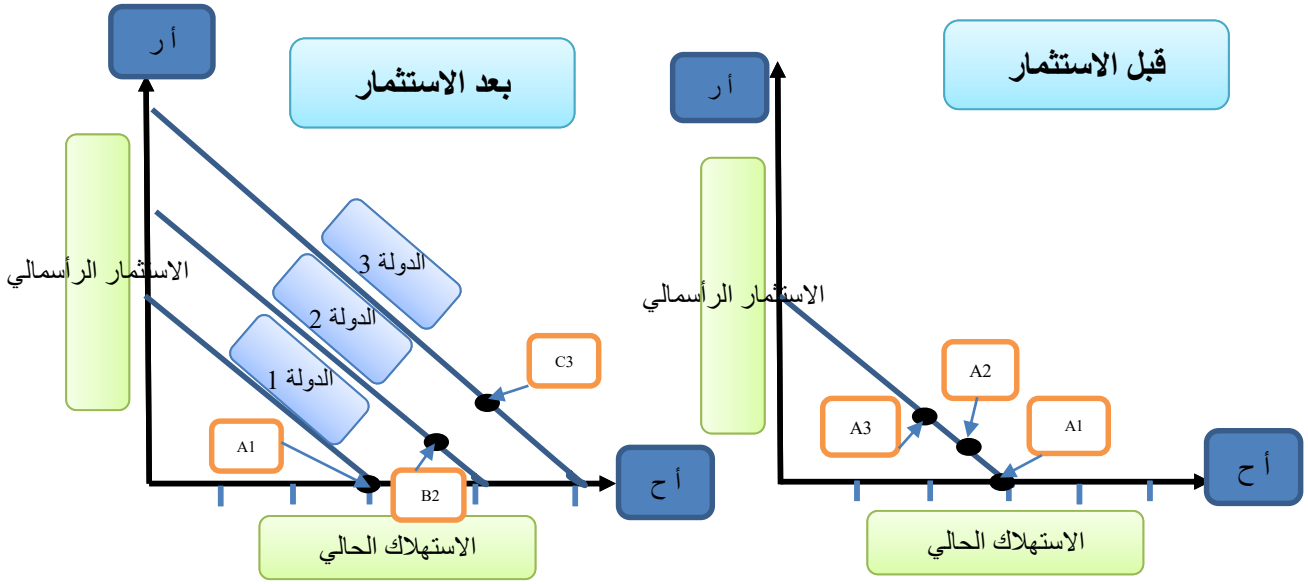

من الشكل نلاحظ ان الدولة 1 لا تستثمر للمستقبل وتبقى عند المستوىA ،أي تقوم باستبدال عوامل الإنتاج فقط، أما الدولة 2 فتتمتع بقدر متواضع من الإستهلاك، وتستثمر عند المستوى A2، الدولة 3 تضحي بقدر عظيم من الاستهلاك الحالي وتستثمر بشكل مكثف.

في السنوات التالية، الدول التي استثمرت أكثر تقفز الى المقدمة، وهكذا فإن الدولة 2 الأكثر ازدهارا نقلت حدود إمكانياتها الإنتاجية الى مدى أبعد، في حين بقيت حدود إمكانيات الدولة 1 مكانها.

في المستقبل ستواصل الدولة 3 المزدهرة الاستثمار بشكل مكثف مع ازدياد استهلاكها.

كخلاصة نجد ان الدولة التي تستغني على استهلاك حالي مقابل الاستثمار تزيد من حدود أمكانيات انتاجها وتزدهر وتتطور وهو حال الدول المتقدمة العكس بالنسبة للدولة التي تفضل الاستهلاك الحالي على الاستثمار، وهو حال الدول المتخلفة.